

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٨٨٥٨٨٣١٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية مليارات وثمانمائة وثمانية وخمسون مليونا وثمانمائة واحد وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٨٨٤٥٤٨٦٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية مليارات وثمانمائة وخمسة وأربعون مليونا وأربعين وستة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

أجور بمبلغ ٣٤٤٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٨٨٤٢٠٤٦٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٨٨٤٢٢٨٦٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية مليارات وثمانمائة واثنان وأربعون مليونا ومائتان وستة وثمانون ألف جنيه) منه بمبلغ ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه إعانة .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٣٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة ملايين ومائتا ألف جنيه) .

١٦٤ الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ في أول أغسطس سنة ١٩٩٦

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بـ ١٣٣٤٥ جنيه .
فقط وقدره ثلاثة عشر مليونا وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٣١٤٥ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بـ ١٣٣٤٥ جنيه .
فقط وقدره ثلاثة عشر مليونا وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٣١٤٥ جنيه .

قرض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بمرافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦
يتصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٩٦ م)

حسني مبارك

مشروع موازنة المدينة العامة للسلح التموينية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

بيان	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٦/٩٥	بيان
الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:			الاستخدامات الجارية:
إيرادات النشاط الجارى	٣٣٦٢	٣٤	الأجر
إيرادات أخرى	٦٣٧٤٩٧	٦٣٧٤٩٧	النفقات الجارية والتحويلات الجارية
إعانتات	٣٠٧	٣٠٧	جملة الاستخدامات الجارية
إيرادات أخرى	٦٦٤٧٨٩	٦٦٤٧٨٩	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية
عجز العملات الجارية	٣٤٠	٣٤٠	جزء الموارنة الجارية
جملة الموارنة الجارية	٧٣٨٣٢١	٨٨٤٥٤٨٦	إيرادات الرأسمالية:
إيرادات رأسمالية متتنوعة	١٣٦٤٥	١٣٦٤٥	إيرادات الرأسمالية:
قرض وتسهيلات اجتماعية كلها من بنك استثمار استثمارية	٢٥	٢٥	تحويلات رأسمالية
الاستثمار القرمي	١٥٠..١	١٣١٤٥	جملة الرأسمالية
تحويلات رأسمالية	٢٥	٢٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
إجمالي الموارنة	٨٨٥٨٨٣١	١٣٣٤٥	إجمالي الموارنة
٧٥٥٣٥٧٢	١٥٢٥١	١٣٣٤٥	
٧٥٥٣٥٧٢	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٦/٩٥	

الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ في أول أغسطس سنة ١٩٩٦

١٩٠٥

٥